مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

غريب الحديث لابن قتيبة
"دراسة نحوية دلالية"

إعداد الباحثة
رشا عطية علي عبدالله

المقدمة:

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، أَحْمده ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا**﴾ ، وأُصلى وأُسلّم على السراج المنير المبعوث بخير دين القائل: (أوتيت الكتاب ومثله معه) وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فقد أعز الله هذه الأمة بخير نبيٍ أُرسل محمد صلى الله عليه وسلم ، بعثه الله سبحانه وتعالى بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ ، وقد تكفل الله عز وجل بحفظ هذا الدين ، وسخَّر له العلماء الذين بذلوا كل ما بوسعهم من جهد ، وقد كان لهؤلاء العلماء الجهابذةُ الفضلُ الكبير والجهد الواضح في مؤلفاتهم التي أفنوا من أجلها أعمارهم .

ومن هؤلاء العلماء الذين تميزوا في هذا العلم في كافة مجالاته ، والتي من ضمنها مجال اللغة وغريب اللفظ ، لبيان مراد النبي صلى الله عليه وسلم من حديثه، وذلك لاختلاف ألسنة العرب ، وممن أبدع في هذا الفن ، الإمام الجليل أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري .

أنْ يقعَ في مقدمة وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة .

الفصل الأول: ويتناول الحذف ، وتنظيمًا لمادة الفصل ونظرًا لتعدد أوجه الحذف، فسيتم تنظيمُ مادة الحذف في أربعةِ مباحث: يتناول الأول: حذف الحركات، ويتناول الثاني: منها حذفَ الحروف ، بينما يتناول الثالث: حذف الأسماء ، وأخيرًا يتناول المبحث الرابع: حذف الأفعال .

الفصل الثاني: ويتناول الزِّيادة في كتاب (غريب الحديث لابن قتيبة) ، ويتم عرض محتوى الفصل في مبحثين :

الأول: زيادة حرف أحادي البناء ، بينما يعرض المبحث الثاني لزيادة الحروف ثنائيَّة البناء .

الفصل الثالث: ويعرض للتَّقديم والتأخير عند ابن قتيبة ، ويسير الفصل في التنظيم والعرض كسابقيه من حيث المباحث الرئيسة والقضايا الفرعية ، فيعرض في مبحثين : المبحث الأوَّل تقديمَ الاسم المفرد ، ويتناول المبحث الثاني تقديم الجملة وشبه الجملة .

الفصل الرابع: ويتناول الفصل والاعتراض ، ويتم تنظيم المادة العلميَّة للفصل والاعتراض في مبحثين: يتناول الأول : الفصل ، ويتناول الثاني : الاعتراض .

وفي كل مطلب من تلك المطالب استشهدت بما ورد في غريب الحديث لابن قتيبة موضحةً معناه ودلالته.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يحتسب لي هذا العمل عنده ، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم . والله وحده من وراء القصد ، وهو يهدي السبيل .

الفصل الثالث: التقديم والتأخير :

مبحث التقديم والتأخير من أكثر المباحث النحوية والبلاغية أيضًا ، التي نالت اهتمام علماء النحو وعلماء المعاني ، ذلك الاهتمام الذي تجلى في رصدهم لصور التقديم والتأخير المتعددة ، وما تؤديه كل صورة من قيمة دلالية أو تأثيرية أو إيقاعية مضافة إلى المعنى الأساسي للعبارة ، وكان الأمر كذلك بالنسبة لعلماء النحو مختلفين في آرائهم نحوه .

ويعد التقديم والتأخير متغيرًا أسلوبيًا في اللغة لأنه عدول عن القاعدة العامة وذلك بتحويل الألفاظ عن مواقعها الأصلية لغرض يتطلبه المقام ، إذ يكون هذا العدول بمثابة منبه فني يعمد إليه المبدع ليخلق صورة فنية متميزة[١] .

والتقديم والتأخير أحد الأساليب التي عرفتها العربية[٢] ، ويعد من أهم أساليب التأويل التي لجأ إليها النحويون لإعادة صياغة النصوص المخالفة لترتيب الجملة[٣].

فالتقديم والتأخير من أبرز الظواهر اللغوية والفنية التي تدل على مرونة اللغة ومرونة نظامها[٤] ، فهي ليست قوالب جامدة . قال سيبويه: "كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٥] .

١- البلاغة والأسلوبية لمحمد عبد المطلب ٢٠٠ .

٢- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ٤٧٦ .

٣- أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ٢٨٥ .

٤- الخصائص لابن جني ج٢/فصل التقديم والتأخير .

٥- الكتاب لسيبويه ج١/٣٤ .

مفهوم التقديم والتأخير:

يراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأخَّر ، ويتأخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم .

فالتقديم لغة: قال الزمخشري في كتابه "أساس البلاغة": "وأقدم ، بمعنى تقدم ، ومنه مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة ، والإقدام في الحرب"[١] ، أي أنّ التقديم هو كل ما تقدم من الشّيء واحتل المرتبة الأولى ومن هنا فإن ما كانت رتبته تحتل الصدارة أو المقدمة فهو مقدم عن كل ما يأتي بعده سواء لفظًا أو رتبة[٢] .

وقال ابن المنظور في التقديم: "القدم والقدمة ، السابقة في الأمر وتقدم ، وقدم واستقدم ، تقدم ومنه قول الله تعالى: ﴿**وَبَشِرِ الَّذِينَ آَمَنُوا أَنَّ لَهُم قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِهِم**﴾ أي: سابقة خير وأثر حسن"[٣] . والتقديم هو من قدم الشيء أي وضعه أمام غيره .

والتقديم اصطلاحًا: "هو تقديم ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ أو تقيدم المبتدأ على الخبر ويكون التقديم لاعتبارات بلاغية عدة منها تمكين الخبر في ذهن السامع"[٤] .

ولقد توصّل الباحثين القدامى في مجال علوم اللّغة إلى وضع مفهوم شامل لمصطلح التقديم حيث نجد العالم العربي ابن الأثير يقول في التقديم: "التقديم في بعض آيات القرآن الكريم هو التفنن في القول ومراعاة نظم الكلام ، وفواصل الآيات"[٥] .

والتأخير لغة: ورد في المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني "أنّ التأخير هو آخر الشّيء أي وضع الشيء في آخر غيره"[٦] .

كما نجده في لسان العرب التأخير كما يلي مادة (أ. خ. ر) المُؤَخَّر الذّي يُؤَخر الأشياء ، فيضعها في مواضعها والتأخير عكس التقديم . ويكون التأخير في أنك أخرته

١- أساس البلاغة للزمخشري ٥٨ .

٢- المعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة فوال بابتي ج٢٧٧/١ .

٣- لسان العرب لابن منظور ج٥٤٦/١٢ .

٤- علوم اللغة ، الألسنيات لمحمد علي بيضون ج١٩٥/١٢ .

٥- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير ٦٠ .

٦- المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني لإنعام فوال عكاوي ٣١١ .

، فتأخر واستأخر ، كتأخر ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُم * وَلَقَدْ عَلِمْنَا المُسْتَأْخِرِين**﴾[1] .

التأخير اصطلاحًا: "التأخير هو التغير الذّي يطرأ على جزء من أجزاء الجملة فيؤخره عن موضعه الأصلي نحو (لي ولد أحبه كثيرًا) حيث تأخر المبتدأ (ولد) ، وتقدم عليه الخبر شبه جملة (لي)"[2] .

فالتأخير من مصدر الفعل "أخر" وهو يعتبر ضد التقديم . ويعده النحويين حالة من التغيير الذّي يطرأ على جزء من أجزاء الكلمة والذّي يمس جانها الأخير ، حيث يجب وضعه في موضع غير موضعه الأصلي الذّي اعتاد عليه .

ويعتبر التقديم والتأخير انزياحًا عن الخط العادي أو الترتيب الأصلي .

والتقديم والتأخير باعتبارهما أسلوبين قد يكونان لغرض معنوي أو فني وبالتالي يولدان أثرًا جماليًا ، فالرتبة الطبيعية في اللغة العربية لا تخرج عن هذا التحديد (فعل+ فاعل+ مفعول به) أو (مبتدأ+ خبر) و(الصفة+ الموصوف) وفي حالة إذا ما وقع غير هذا الترتيب فإن هناك تشويشًا ما في الرتبة يحتاج إلى تأويل .

ويعد أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب العربية التي ركز عليها العلماء العرب وأعطوا لها أهمية عظمى وهذا نتيجة لما فيها من مخالفة للترتيب الأصلي للجملة العربية ، على أساس أنّ مفرداتها أو كلماتها مرتبة استنادًا إلى قواعد نحوية ، وإن إحداث تغيير على مستوى المفردات يسبب تغيير على مستوى المعنى .

قال ابن فارس: "من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مُؤخر ، وتأخيره وهو في المعنى مُقدم ، كقول ذي الرمة: **(ما بالُ عينِكَ منها الماءُ يَنْسكبُ)**، أراد: ما بال عينك ينسكب منها الماء . وقد جاء مثلُ ذلك في القرآن قال الله جلّ ثناؤه: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ**﴾ تأويله –والله أعلم– ولو ترى إذ فزعوا وأُخِذوا من مكان قريب فلا فوتَ ؛ لأنّ لا فوت يكون بعد الأخذ[3] .

١– لسان العرب لابن منظور ٥٤٦ .

٢– المعجم المفصل في علوم اللغة لمحمد التويجي وراجي الأسمر ج١/١٣٥ .

٣– الصاحبي في فقه اللغة العربية لابن فارس ١٨٩ .

ولم يلجأ النحاة إلى هذا الأسلوب إلّا لتوجيه النصوص من جانبي الإعراب ؛ لأنهم يبنون قواعدهم على نصوص يتوهمونها خلف النصوص الأصلية ، مبتعدين بذلك عن المعنى الذي أريد من خلال هذا الترتيب الظاهر للألفاظ .

وقد نوه النحاة إلى أهمية التقديم والتأخير من حيث إنَّ فيه دلالة على اعتماد العربي عليه في بيان عنايته واهتمامه بألفاظه ومعانيه ، فنحن حين نقدم بعض أجزاء الجملة تارة ، ونؤخرها تارة ، فإننا لا نفعل ذلك رغبة في التغيير أو تفننًا في القول فحسب ، إنما ذلك ناشئ عن اختلاف المعنى الذي يريده المتكلم ، فالكلام البليغ لا يجوز أن يكون التقديم فيه لغرض لفظي فقط ، بل يكون مع هذا الغرض اللفظي هدف يتعلق بالمعنى"[١] .

ويراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصليّ في السياق فيتقدَّم ما الأصل فيه أن يتأخَّر ، ويتأخَّر ما الأصل فيه أن يتقدَّم .

آراء النحاة القدامى والمحدثين في ظاهرة التقديم والتأخير:

تناول النحاة القدامى والمحدثين ظاهرة التقديم والتأخير بالدراسة والاستقصاء والتأويل والتحليل موافقين لوجودها أو مفسرين لما وافقه غيرهم مبررين لهذه الظاهرة بما يناسب الأصل الذي يرونه صحيحًا فيرى الخليل بن أحمد في حديثه عن التقديم والتأخير أن بعضه حسن وبعضه قبيح ، فهو يستقبح في باب الابتداء أن يقال: (قائمٌ زيد) ، فيرفض تقديم (قائم) ، ويشرح السيرفي وصف الخليل للأسلوب بالقبيح بقوله: "إذا أراد أن يجعل (قائم) المبتدأ ، و(زيد) خبره أو فاعله ، وليس بقبيح إذا جعل (قائم) خبرًا مقدمًا والنية فيه التأخير ، كما يقال: (ضرب زيدًا عمرو) ، والنية تأخير (زيد) الذي هو المفعول وتقديم عمرو الذي هو الفاعل"[٢] .

فالتقديم عند الخليل يكون على نية التأخير ، ويبقى على حكمه الذي كان عليه قبل أن يقدم: "فالخبر في (زيد قائم) يظل خبرًا إذا قلنا: (ضرب زيدًا عمرو) ، وهذا هو الشرط لحسن التقديم عند الخليل ، وبغير مراعاة هذا الشرط يصبح الكلام قبيحًا ، لأنه

١- البلاغة فنونها وأفنانها لعباس فضل ٢١١ .

٢- شرح الكتاب للسيرفي ج٢٧٨/١ .

إما أن يؤدي إلى لبس ، كما في تقديم المفعول حين يصبح فاعلاً ، أو يؤدي إلى المحال كما في تقديم الخبر حيث يخبر عن النكرة بالمعرفة"[١] .

لقد تعددت آراء الباحثين اللغويين العرب على اختلاف اتجاهاتهم حول قضية التقديم والتأخير ، فنجد سيبويه الذّي اهتم بقضايا اللغة العربية برمتها حيث خاض في علوم اللغة العربية دون استثناء ، وهو صاحب كتاب بعنوان الكتاب وهو أول كتاب يدرس اللغة العربية بجميع علومها وفروعها ، ويعد هذا الكتاب مصدر لعديد من المباحث اللغوية التي تشغل بال الباحثين مثل البديع والبيان والمعاني واهتم هذا الكتاب بقضية التقديم والتأخير أيضًا ، ولقد تعرض لهذه القضية في أكثر من موضع . ويعتبر سيبويه أول من تطرق إلى هذا النوع البلاغي ، وهو أوّل من توغل في البحث عن أسرار هذه القضية ، فكان سيبويه يهتم بهذه القضية بدقة وتفصيل، ولقد اعترف له العلماء بعمله ومن بينهم الأديب الرضي ، الذّي يصرح بأن التقديم والتأخير عند سيبويه هو أن تخالف الألفاظ مواقعها في الجملة ، ويوضح ذلك بقوله: "إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل حرى اللفظ في الموضع"[٢] ، ويعني ذلك أن تغيير رتبة الألفاظ داخل التركيب ليس له تأثير على نظام الجملة .

إن التقديم كما ذكر سيبويه يأتي لسبب بلاغي ولحسن وترتيب النظم فإنه قد يكون كذلك سببًا في قبح الكلام حتى وإن خضع لقواعد النحو إذ يقول: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنّه مستقيم ليس فيه نقص"[٣] .

أما سيبويه فإنه يشير إلى أهمية التقديم والتأخير ودوره في المعنى ، فيقولك "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ؛ جرى اللفظ كما جرى في الأول . وذلك قولك: (ضرب زيدًا عبدالله) ، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[٤] . فالمفعول محله التأخير عن الفاعل ، أما إذا تقدم فذلك لعلة

١- أثر النحاة في البحث البلاغي لعبد القادر حسين ٥٩ .

٢- الكتاب لسيبويه ج١/١٤ .

٣- الكتاب لسيبويه ٢١ .

٤- الكتاب لسيبويه ج١/٣٤ .

قصد إليها المتكلم وهي العناية والاهتمام به ، وهي العلة المقصودة أيضًا في تقديم المفعول على الفعل ، وهذا ما نوه إليه تاليًا بقوله: "وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربيًا جيدًا ، وذلك قولك: (زيدًا ضربْتُ) ، والعناية والاهتمام هاهنا في التقديم والتأخير سواءٌ منك في (ضرب زيد عمرًا ، وضرب عمرًا زيد)"[١] .

وتبعه الفراء في ذلك في كتابه معاني القرآن ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى**﴾ يقول: "يريد ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزامًا مقدم ومؤخر[٢] ، ولم يبين سبب ذلك التقديم والتأخير .

ونجد ابن جني من بين المهتمين أيضًا بقضية التقديم والتأخير بحيث يعد واحدًا من أبرز علماء النحو الذين برزوا في القرن الرابع حيث كان من المهتمين بالبلاغة عامة وقضية التقديم والتأخير بصفة خاصة بحيث خصص لهذه القضية فصلاً بأكمله موضحًا ما يجوز تقديمه ولا يجوز تقديمه فيمكن الاستغناء عنه ، فإن ذكره متأخرًا من الفاعل فذلك وضعه ، فإن قدم عليه كان خروجًا عن وضعه وسبب الاهتمام به .

ووضح ابن جني أهمية التقديم بلاغيًا ، فمثلاً أهمية تقديم المفعول به عنده تظهر في ناحيتين "الأولى: تقديم المفعول به ، والثانية حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول به"[٣] .

ويوافق ابن جني سيبويه في السبب أو العامل في تقديم المفعول به على الفعل أو الفاعل في أنه الاهتمام بشأن المفعول والعناية به وأن هذه العناية أو هذا الاهتمام يقوى ويضعف بحسب الحالات ، فكلما قويت العناية به على الفاعل تقدم على الفاعل ، وإن كانت العناية به قوية على الفعل تقدم على الفعل ، وبتقدمه على الفعل يرفع ويصبح عمدة على الجملة بعد أن كان فضلة ، نحو: (عمرو ضربه زيد) ، ويتقدم المفعول به على الفعل منصوبًا ، نحو: (عمرًا ضرب زيد) . أما أقوى درجات العناية وأرفعها منزلة فهي نحو(عمرو ضربَ زيدٌ) وهي تفضلهم لأن الجملة التي بعد المقدم تصبح مختصة به عندما تخلو من الضمير . ويذكر ابن جني أن من أدلة شدة العناية

١- الكتاب لسيبويه ج١/٤١ .

٢- معاني القرآن للفراء ج٢/١٩٥ .

٣- المحتسب لابن جني ج١/٦٥ .

بالمفعول به "أن يُحذف الفاعل فيتسلط حينئذٍ الفعل على المفعول به مباشرة وكأنه هو الفاعل كما في حالة بناء الفعل للمجهول نحو (ضُرِبَ عمروٌ)"[١] .

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن التقديم والتأخير "بابٌ كثيرُ الفوائد ، جَمُّ المَحاسن ، واسعُ التصرُّف ، بعيدُ الغاية ، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ ، ويُفْضي بكَ إلى لَطيفة..."[٢] .

فاللغة العربية على عمومها وبلاغتها قد تحتمل أكثر من سبب للتقديم والتأخير[٣] ؛ وذلك لدقة وضعها الألفاظ ، ورصفها بجنب بعض ، ولم تكتف في وضع اللفظة بمراعاة السياق الذي وردت فيه ، بل راعت جميع المواضع التي وردت فيها اللفظة ، فنرى اللغة العربية في أغلبها متسقة متناسقة مع غيرها من التعبيرات ، كأنها لوحة فنية واحدة مكتملة متكاملة[٤] .

والقول بالتقديم والتأخير مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين فرأوا أنه لا يجوز العطف بالمرفوع على موضع (إن) قبل تمام الخبر ، أما بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع[٥] .

قال أبو منصور الثعالبي: "العرب تبتدئ بذكر الشيء والمقدم غيره"[٦] . وهذا الأمر نفسه أشار إليه أحمد بن فارس فقال: "من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر ، وتأخيره وهو في المعنى مقدم"[٧] .

ولابن الأثير كلام لا يختلف عن هذا كثيرًا فقال: "التقديم والتأخير باب طويل عريض يشتمل على أسرار دقيقة ، وهو ضربان ، الأول: يختص بدلالة الألفاظ على

١- المحتسب لابن جني ج١/١٣٥ ، ج٢/٢٨٤ ، أثر النحاة في البحث البلاغي لعبدالقادر حسين ٣١٦ .

٢- دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني ١٠٦ .

٣- التقديم والتأخير في القرآن الكريم لحميد أحمد العامري ١٥٧ .

٤- التعبير القرآني لفاضل صالح السامرائي ٥١ .

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٦٦ ، مشكل إعراب القرآن للقيسي ج١/٢٣٢ ، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج١/٢١٢ ، شرح التصريح على التوضيح للأزهري ج١/٣٢٠ .

٦- فقه اللغة وأسرارها للثعالبي ٣٥٥ .

٧- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٣٧٠ .

المعاني ، لو أخر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى، والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك ، ولو أخر لما تغير المعنى"[١].

ولم يبتعد النحاة المحدثون عن ذلك كثيرًا ، فقد أولوا التقديم والتأخير اهتمامًا كبيرًا ، كلٌ بحسب رأيه فيه ، فالدكتور إبراهيم أنيس يقول في حديثه عن تأخر الفاعل: "ليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديثه عن العناية والاهتمام بالمتقدم ؛ إذ كما قال الجرجاني: لم يذكر في ذلك مثالاً ، وكذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبدالقاهر ، حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة: (قتل الخارجيَّ زيدٌ) ... فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا مبرر له من أساليب صحيحة ولا يعدو أن يكون رخصة منَّ بها علينا النحاة دون حاجة ملحة إليها ، غير أنَّا قد نقبلها في الشعر وذلك لأن للشعر أسلوبه الخاص"[٢] .

ويستغرب الدكتور إبراهيم أنيس من تصرف النحاة في تقديم الحال وتأخيرها ، ويعد هذا التقديم نوعًا من الفوضى التي لا تقبلها اللغة العربية التي يراها لغة منظمة ، فيقول: "النحاة لا يرون غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين –أسلوب الإضافة مثل: (أعجبني وجه هند مسفرة) ، وأسلوب الحصر نحو: (ما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين)– بل يفهم من كلامهم أن أي تركيب من تراكيب التقديم والتأخير في الحال جائز لا غبار عليه "... ولعمري تلك هي الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات فضلاً عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية" ، ثم يذكر أنه أستقرأ جميع الحالات المفردة في القرآن الكريم فلم ير بينها مثلاً واحدًا يؤيد ما يزعمه النحاة من تقديم الحال عن صاحبها وعملها معًا"[٣] .

أما الدكتور تمام حسان فيرى أن دراسة التقديم والتأخير في البلاغة هي دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه ، أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة ، غير أنه تجنب الحديث في

١– المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير ١٨٠ .

٢– من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ٢٢٥، ٢٢٦ .

٣– من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ٣١٧، ٣١٨ .

الرتبة المحفوظة ، فيقول: "لأن هذه الرتبة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها ، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها . ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة ، والموصوف على الصفة ، ويتأخر البيان عن المبيَّن ، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه ، والتوكيد عن المؤكد ، والبدل عن المبدل ، والتمييز عن الفعل ونحوه ، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ، وتقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف ، وأداة الاستثناء على المستثنى ، وحرف القسم على المقسم به ، وواو المعية على المفعول معه ، والمضاف على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل ، أو نائب الفاعل ، وفعل الشرط على جوابه . ومن الرتب غير المحفوظة رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول به ، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم ، ورتبة الحال والفعل المتصرف ، ورتبة المفعول به والفعل"[١] .

ووافق تمام حسان بعض النحاة القدامى في أن اللغة قد تنحرف عن القاعدة الأصلية فيما يسمى (بالعدول عن الأصل) لأمن اللبس ، فيقول: "فالقاعدة الأصلية مثلاً تجعل المبتدأ متقدمًا على الخبر، ولكن يحدث أحيانًا أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو اسْتُصحِبَ هذا الأصل لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، ولأدى ذلك إلى اللبس . عندئذٍ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر . والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، ومن شأن تعريف المبتدأ وتنكير الخبر أن يعين على تعيين كل منها فيؤدي إلى أمن اللبس ، ولكن إذا أمن اللبس بدون تعريف المبتدأ جاز الابتداء بالنكرة ، ونشأت قاعدة فرعية لذلك تحدد الحالات التي يؤمن فيها اللبس وتحقق الفائدة"[٢] .

وأما الدكتور شوقي ضيف فيرى أن العلة في انفتاح أبواب واسعة للتقديم والتأخير يكمن في النشأة الشعرية العربية ؛ وذلك تلبية لحاجة النغم في الأبيات ، مما يضطر

١- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ٢٠٧ .

٢- الأصول لتمام حسان ١٤٥ .

الشاعر في كثير من الأحيان لمخالفة الترتيب النحوي للعبارة ، إذ المهم عنده الترتيب النغمي ، حتى لا يختل هذا الترتيب . فالتقديم والتأخير بين الكلمات في الشعر العربي جائز باستثناء التقديم والتأخير بين المضاف والمضاف إليه ، وبين المتبوع والتوابع نعتًا وغير نعت"[١] .

إذاً هذا تنبهٌ من العلماء لهذه الظاهرة ، وهم لم يعللوا لما قالوه ، ولكن يستفاد من كلامهم أن التقديم والتأخير أسلوب عربي خالص لم يأخذوه من غيرهم .

ويرى محمد عبد المطلب أن ثمة علاقة ترابطية تظهر من خلال التقديم والتأخير ليس بين اللفظ المتقدم والمتأخر فحسب ، وإنما بين المعنى العام للجملة والدلالة المقصودة ، فيقول: "ينتج عن هذين العنصرين ما يمكن أن نسميه بالمعنى والدلالة: فالمعنى لا يختلف سواءً قدمنا أو أخرنا في حين يحدث التغيير في الدلالة ذاتها"[٢] .

ويذهب محمد عبدالمطلب إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد أن هذا العدول الذي تلمسه البلاغيون من التقديم والتأخير يمثل نظامًا على الرغم أنه لا يوافق ما قاله النحاة ، فيقول: "وليس معنى أن البلاغيين اعتبروا التقديم والتأخير نوعًا من الانحراف عن النمط المثالي أن ذلك مدعاة لأخذهم بالجور على النظام العام للغة ، بل إن هذا الانحراف يمكن أن يمثل –من وجهة نظرنا– نظامًا ، وإن لم يكن موافقًا لسنن النحاة في رتبهم المحفوظة"[٣] .

١– تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده لشوقي ضيف ١٨٩، ١٩٠ .

٢– البلاغة والأسلوبية محمد عبد المطلب ٣٣٣، ٣٣٤ .

٣– البلاغة والأسلوبية لمحمد عبد المطلب ٣٣٨ .

دلالة التقديم والتأخير وأغراضه:

تقتضي دراسة التقديم والتأخير معرفة عناصر تركيب الجملة ، ومعرفة ترتيبها ليتسنى لنا بعد ذلك تحديد التغيير الذي حدث لهذه العناصر من جهة موقعها ، وبالتالي أثر ذلك التغيير في المعنى .

فالجملة التامة من جهة التركيب هي المستوفية لعنصرين أساسيين هما: المسند والمسند إليه ؛ فلا تظهر فائدة الجملة إلا باجتماع هذين العنصرين ، وهذا ما اتفق النحويون والبلاغيون عليه ، "فالمسند والمسند إليه هما الركنان اللذان لا يستغني أحدهما عن الآخر ، فأينما حل المسند لازمه المسند إليه كـ(الاسم المبتدأ ، والمبني عليه ، وهو قولك: (عبدالله أخوك) و(هذا أخوك) . ومثل ذلك قولك: (يذهب زيد) فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: (كان عبدالله منطلقًا) و(ليت زيدًا منطلق) لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[١] .

فالجملة الاسمية تشتمل على ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر ، وكذا الجملة الفعلية ركنيها الأساسيين هما الفعل والفاعل ، "فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ولا بد منهما"[٢] . وهذا ما نجده عند أغلب النحاة فالجملة تتكون عند ابن هشام من "الفعل وفاعله كـ(قام زيد) ، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرِب اللص) ، و(أقائم الزيدان) ، و(كان زيد قائمًا) ، و(ظننته قائمًا)"[٣] . ثم تأتي في الجملة عناصر ثانوية تتم المعنى أو تضيف معنىً إلى المعنى الأساسي المفهوم من العنصرين الأساسيين ، وتلك العناصر الثانوية هي ما يعرفها العلماء بالفضلات أو المكملات أو المتعلقات .

فأبسط تركيب للجملة العربية يكون عبارة عن:

مبتدأ + خبر + فضلة أو فعل + فاعل + فضلة

١- الكتاب لسيبويه ج١/٢٣ .

٢- شرح المفصل لابن يعيش ج١/٩٤ .

٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ج٢/٣٧٤ .

ثم إن أي تغيير في هذا الترتيب للعناصر هو ما نطلق عليه التقديم والتأخير ، ويكون ذلك لأسباب نحوية أو بلاغية تقتضيها قواعد لغة العرب .

و"مما انتهت إلى تأكيده قواعد النحو التوليدي التحويلي في اللغة العربية هو أن التركيب الأساسي لعناصر الجملة العربية في البنية العميقة هو: (فعل+اسم+اسم) ، (فعل+فاعل+مفعول به) . وهذه القاعدة تنتج منها عدة جمل من خلال تحريك عناصرها عن مواضعها الأساسية فينتج مثلاً من جملة: (أكل الولد التفاحة) ، الجمل الآتية :

١- أكل التفاحة الولد .

٢- التفاحة أكلها الولد .

٣- الولد أكل التفاحة .

أي أن تحويل الاسم إلى موضع الابتداء ، هو تحويل عارض قد حدث للقاعدة الأساسية (فعل +اسم + اسم) ، وذلك بنقل الاسم إلى موقع الابتداء تاركًا في الموقع الذي كان يحتله ضميرًا يعود عليه . أي أن بنية الجملة (اسم + فعل + اسم) جملة محولة عن جملة أساسية في البنية العميقة ، ولا يمكن اعتبارها - ذاتها - قاعدة أساسية مستقلة في البنية العميقة ؛ لأن اعتماد هذه البنية يؤدي إلى إنتاج جملاً صحيحة وأخرى غير صحيحة ، وهذا يتعارض مع مفهوم القواعد التوليدية التحويلية التي "تنتج إنتاج جمل اللغة الأصولية (الصحيحة) كلها وتمنع في الوقت نفسه إنتاج الجمل غير الأصولية (الخاطئة)"[١] .

وكما ذكرنا سابقًا نرى سيبويه يذكر في حديثه عن هذه الظاهرة السبب في اللجوء إليها حين يقول: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل ؛ جرى اللفظ كما جرى في الأول . وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدالله ، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"[٢] .

١- من الأنماط التحويلية في النحو العربي لمحمد حماسة عبداللطيف ٧٨ ، الألسنية العربية لريمون طحان ٥٤، ٥٥ .

٢- الكتاب لسيبويه ج١/٣٤ .

وكذلك قوله: "وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربيًا جيدًا ، وذلك قولك: (زيدًا ضربْتُ) ، والعناية والاهتمام ههنا في التقديم والتأخير سواء منك في ضرب زيد عمرًا ، وضرب عمرًا زيد"[١] .

وكذلك موافقة ابن جني سيبويه في السبب أو العامل في تقديم المفعول به على الفعل أو الفاعل في أنه الاهتمام بشأن المفعول والعناية به وأن هذه العناية أو هذا الاهتمام يقوى ويضعف بحسب الحالات"[٢] .

وكذلك رأى عبدالقاهر الجرجاني بقوله: "... لم نجدهم اعتمدوا شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام"[٣] .

فنلاحظ اتفاق أغلب النحاة على أن السبب الرئيسي للجوء إلى التقديم والتأخير في رأيهم هو العناية والاهتمام بالمقدم أيًا كان موقعه . غير أن عبدالقاهر الجرجاني يؤكد أن الاقتصار على العناية والاهتمام لا يكفي لبيان سبب تقديم لفظٍ ما ، "بل يجب أن يفسر وجه العناية فيه وسبب أهميَّته التي جعلته يتقدم في حين تأخر غيره"[٤] .

فللتقديم والتأخير دلالات أخرى متنوعة ، يتعين أحدها بسبب العنصر المقدم ، وبحسب المقامات والأحوال ، وإن كانت كل تلك الأسباب هي –كما ذكر الجرجاني– تعد تفسيرًا وتعليلاً لتلك العناية وهذا الاهتمام:

١– التخصيص أو الاختصاص ففي تقديم الخبر المفرد على المبتدأ تخصيص كأن يقول أحدهم: (زيدٌ إمَّا قائم أو قاعد) فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ، فيكون الرد عليه بتقديم الخبر لتخصيص المبتدأ به ، فيقال: (قائمٌ زيد)[٥] . والاختصاص في تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور ، نحو قوله تعالى:

١– الكتاب لسيبويه ج٤١/١ .

٢– المحتسب لابن جني ج١٣٥/١ ، ج٢٨٤/٢ ، أثر النحاة في البحث البلاغي لعبدالقادر حسين ٣١٦ .

٣– دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني ١٠٧ .

٤– دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني ١٠٧ .

٥– الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج١٠١/٢ .

﴿**لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ**﴾ فالغرض من تقديم الجار والمجرور هنا بيان اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره[١] .

ومن تقديم الظرف ما يدل على الاختصاص حال الإثبات ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**﴾ .

التخصيص بالخبر الفعلي لتقديم الفاعل على الفعل ، نحو (أنا سعيت في حاجتك) لإفادة الانفراد بالسعي وعدم الشركة فيه[٢] .

٢- الافتخار وأكثره في تقديم الخبر المفرد على المبتدأ نحو(تميمي أنا) فتقديم الخبر هنا يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره[٣] ، وهو الافتخار .

٣- التفاؤل أو التشاؤم في تقديم الخبر المفرد على المبتدأ نحو: (ناجحٌ إبراهيمٌ، ومقتولٌ زيدٌ)[٤] .

٤- التنبيه في تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور وهو التنبيه من أول الأمر على أن الظرف خبر لا نعت ، كما في قول الشاعر من (الطويل):

له هممٌ لا منتهى لكبارها * وهمته الصغرى أجلُّ من الدهر

فإنه "لو أخر فقال: هممٌ له، لتوهم أنه صفة" فقدم الخبر للتنبيه وإزالة الوهم[٥].

٥- تحقيق الأمر وإزالة الشك ، نحو (هو يعطي الجزيل) فليس الغرض هنا ادعاء اختصاصه بذلك دون غيره ، وإنما كما يقول عبدالقاهر: "الغرض تأكيد المعنى في نفس السامع"[٦] .

٦- تعجيل مسرة السامع أو مساءته[٧] ، نحو(خليلك عاد من السفر) ، و(الكئيب و(الكئيب يزورك اليوم) .

١- الكشاف للزمخشري ج١١٢/٤ .

٢- دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني ١٢٨ .

٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ج٢٣٤/١ .

٤- معاني النحو لفاضل السامرائي ١٥٣ .

٥- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي ج٤٦٥/١ .

٦- دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني ١٢٩ .

٧- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج٥٦/٢ ، والأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لابن عربشاه ج٣٦٩/١ .

وهناك غيرها من الأغراض ذكرت في كتب النحو مثل: (الالتفات للمتقدم وعقد الهمة به، إرادة التبكيت بالمتقدم والتعجب من حاله، التقديم لمراعاة التناسب، التشريف، المناسبة –"مناسبة المتقدم لسياق الكلام ، مراعاة اشتقاق اللفظ في الدلالة على التقديم والتأخير" ، الحث على المتقدم، التقديم للترقي أو التدني، التقديم لغلبة المتقدم وكثرته، أن يخل التأخير ببيان المعنى، مراعاة الإفراد) ، وقد يأتي ذكرها متخللاً من خلال الشرح .

ولم يكن حمل (الصابئون) على التأخير في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ القول الوحيد في النص القرآني ، بل ذهب النحويون والمفسرون إلى أقوال أُخَر، منها :

–اختار الكسائي مذهبين أحدهما : أن يكون قوله : (الصابئون) معطوفًا على الضمير في (هادوا) على أن يكون بمعنى (تابوا)[١] .

وأنكره الفراء ؛ لأن المعنى على غير ذلك ، فالله تعالى وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ثم ذكر اليهود والنصارى ، فقال عز من قائل: ﴿**مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ فجعلهم يهودًا ونصارى[٢] .

وأنكره أيضًا مكي بن أبي طالب ؛ لما فيه من العطف على المضمر المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التوكيد[٣] .

أما المذهب الآخر الذي اختاره الكسائي فقد قابل به قول البصريين ، ذاهبًا إلى جواز العطف على اسم (إن) بالمرفوع قبل تمام الخبر ، سواء خفي إعراب الاسم أم ظهر ، مستدلاً عليه بضعف عمل (إن)[٤] .

١– معاني القرآن للفراء ج٣١٢/١ ، إعراب القرآن للنحاس ج٥١٠/١ ، البحر المحيط لأبي حيان ج٥٣١/٣ .

٢– معاني القرآن للفراء ج٣١٢/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢١٤/٢ .

٣– مشكل إعراب القرآن للقيسي ج٢٣٢/١ .

٤– معاني القرآن الفراء ج٣١١/١، ٣١٠ .

وهذا القول يرفضه نحويو البصرة ؛ لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم ، الابتداء، والعامل في خبر (إن) إن ، فيؤدي ذلك إلى عمل عاملين مختلفين مستقلين في العمل رفعًا واحدًا فيه ، وهذا لا يجوز[١] .

لكن هذا الأمر لا يتفق ومذهب الكسائي لأن العامل عنده في خبر (إن) ما كان عاملاً في خبر المبتدأ ، لأن (إن) وأخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر ، فالعامل في خبر (إن) اسمها ، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده ، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين"[٢].

وقد غَلَّط الزجاج الكسائي في ضعف عمل (إن) ، مشيرًا إلى أن نصبها من أقوى المنصوبات ، فهي تعمل في الاسم والخبر ، ويدل على قوة عملها أنها تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ**﴾[٣] .

واتفق أحد الباحثين المحدثين مع الكسائي مشيرًا إلى أن قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ يكفي وحده شاهدًا على القول بجواز العطف بالمرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر ؛ لأن القرآن الكريم أوثق نص في الوجود[٤] .

واختار الفراء مذهبًا وسطًا بين جمهور البصريين والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقًا ، ولم يجوزه مطلقًا ، بل أشار إلى أن إعراب الاسم إن خفي بكونه مبنيًا أو معربًا مقدر الإعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر ، كما في النص القرآني الكريم وإلا فلا[٥].

وأجاز قول الفراء المبرد ، واستحسنه الرازي[٦] .

وذهب الأخفش إلى أن خبر (إن) مضمر دل عليه الثاني ، فالعطف بـ (الصابئين) إنما أتى بعد تمام الكلام ، وانقضاء اسم (إن) وخبرها[١] .

١- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ج١/١٨٧ .

٢- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ج٤/٣٧٠ ، شرح التصريح على التوضيح للأزهري ج١/٣٢٣ .

٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢/٢١٢

٤- نظرية النحو القرآني لأحمد مكي الأنصاري ٨٥ ،٨٦ .

٥- معاني القرآن للفراء ج١/٣١١،٣١٠ .

٦- معاني القرآن للفراء ج١/٣١١،٣١٠ . ، تفسير للرازي ج١٢/٥٢ .

وأجازه عدد من النحويين كابن قتيبة[٢] ، والمبرد[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥] ، وابن هشام[٦] . هذا بالإضافة إلى آراء أخرى من النحاة نحوها لتفسير وإعراب هذه الآية ، مؤيدين أو معارضين للقول بالتأخير فيها والتقديم .

وبعد عرض هذه الآراء في توجيه النص من ناحية التقديم والتأخير فيه فأرى الكلام إذا صح من غير تقديم وتأخير كان أولى[٧] ، وفي الآية الكريمة أقوال عدة تحملها على الظاهر أرجحها قول الفراء ؛ لأن أغلب الآراء تقتضي أن يكون كلام الله تعالى على الترتيب الذي ورد عليه ليس بصحيح ، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم ، وأما على قول الفراء فلا حاجة إليه ، فكان ذلك أولى .

وأرى أنه إذا تعددت الآراء في النص لحمله على الظاهر من دون إخلال بمعناه ، بل بإضافة معنى آخر يظهر إعجازه ، فهي أولى للأخذ بها ؛ لأن تراكيب العربية دالة على إعجازها، فكل لفظة فيها وضعت وضعًا فنيًا دقيقًا ليؤدي التركيب بأكمله معنى معينًا ، علمًا أن أي تغيير في مواضع الألفاظ يؤدي إلى تغيير في المعنى المراد من النص .

ظاهرة التقديم والتأخير شأنها شأن الظواهر السياقية الأخرى كالحذف والزيادة وغيرها تعتبر مظهر من مظاهر شجاعة العربية كما يقول عنهم ابن جني[٨] ؛ ففيها إقدام على مخالفة لقرينة من قرائن المعنى من دون خوفٍ من لبس ، وذلك اعتمادًا على قرائن أخرى ، ووصولاً إلى دلالات وفوائد تجعلها عبارة ذات جمال أو كما قال عبدالقاهر الجرجاني: أنه "بابٌ كثيرُ الفوائد ، جَمُّ المَحاسن ، واسعُ التصرُّف ، بعيدُ الغاية ، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ ، ويُفْضي بكَ إلى لَطيفة ، ولا تزال ترى شعرًا

١- معاني القرآن للفراء ج٢٦٢/١ .

٢- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٧ .

٣- مشكل إعراب القرآن للقيسي ج٢٣٢/١-٢٣٣

٤- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ج٢١٣/١ .

٥- المفصل لابن يعيش ج٧٠/٨ .

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ج٢٥٩/١ .

٧- مجمع البيان للطبرسي ج٢١٩/٧ .

٨- الخصائص لابن جني ٣٦٠ .

يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[١] .

و تحريك أجزاء الجملة –تقديمًا أو تأخيرًا– لا يتم بطريقة عشوائية ، وإنما يجرى وفق مقتضيات جمالية تتطلبها لغة العمل الأدبي ، وفي إطار الإمكانات التعبيرية التي يمتلكها النظام اللغوي ، أي أن تحريك أجزاء الجملة عن مواقعها المحسوسة ليس مطلقًا ، وإنما يظل محصورًا في مناطق نحوية معينة دون مناطق أخرى ، تأبى أن يصيبها أي تغيير في ترتيب أجزائها ، فمثلاً "لا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها"[٢] .

فللتقديم والتأخير ضابط هو الرتبة ، فالرتبة مبدأ نحويٌّ لولاه لم يكن ثَمّة تقديم ولا تأخير، والرتبة قرينة نحويَّة من قرائن المعنى[٣] .

ويمكن تعريف الرتبة بأنَّها جزءٌ من النظام النحويِّ "يحدِّد موقع الكلمة من بناء الجملة"[٤] ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي إحداهما أولاً والأخرى ثانيًا ، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة ، أمَّا إذا كانت الرتبة غير محفوظة فيجوز أن تتقدَّم إحدى الكلمتين في تعبير وتتأخر في تعبير آخر ، من غير اتِّصاف أحد التعبيرين بالخطأ النحوي .

فالرتبة في اللغة العربية هي وصف لمواقع الكلمات في التراكيب وهي نوعان (رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة فالرتبة المحفوظة تخص النحو ، لأنّ أي خلل يمسها يجعل التركيب مختلاً في حين أن الرتبة غير المحفوظة تخص البلاغة ، حيث اهتم بها علم المعاني الذي بين أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسة الأسلوب لا التراكيب .

١– دلائل الإعجاز في علم المعاني للجرجاني ١٠٦ .

٢– اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ٢٠٧ .

٣– اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ٢٠٧ .

٤– معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض لمحمد إبراهيم عبادة ١١٧ .

ولقد علمنا علماء اللّغة عامة وعلماء البلاغة خاصة قد أولوا ظاهرة التقديم والتأخير اهتمامًا بالغًا ، ومن بين هؤلاء العلماء المحدثين الشيخ مصطفى المراغي الذي أثبت أن التقديم والتأخير ظاهرة بلاغية .

فيقول الشيخ مصطفى المراغي في هذا الشأن: " فالألفاظ قوالب المعاني وبناءات عليه يجب أن يكون ترتيبها الوضعي ، بحسب ترتيبها الطبيعي ومن البيِّن أنّ رتبة المسند إليه التقديم لأنه المحكوم عليه ، ورتبة المسند هو التأخير لأنّه المحكوم به ، وما عادهما فتوابع ومتعلقات تأتي تالية لها في الرتبة ، ولكن الكلام لا يسير دائمًا على هذا النحو ، فقد يعرض لبعض الكلم ما يدعو إلى تقديمه وإن كان حقه التأخير فيكون من الحسن تعبير هذا ليكون المقدم مشيرًا إلى الغرض الذي يراد ومترجمًا عما يقصد منه"[١] .

وهناك تجاذبٌ بين الرتبة والإعراب ، فالرتبة في اللغات غير الإعرابية تُحدِّد الوظيفة التركيبيَّة لأجزاء الجملة ، أمَّا في اللغات الإعرابيَّة فتظهر مرونة الرتبة وإتاحتها حرية الحركة لتلك الأجزاء ؛ بسبب تكفُّل الإعراب بتحديد الوظيفة التركيبية لها ، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة . وعلى هذا "فالرتبة علاقة التتابع التي تحكم نسق التتابع بين الأبواب النحوية في الجملة ؛ أي تتابع المبتدأ والخبر في الجملة الإسمية ، وتتابع الفعل والفاعل والمفعول به في الجملة الفعلية"[٢] .

"والرتبة بين عناصر الجملة تتصل بفكرة الحيز ، أي إن أحد العنصرين يقع في حيز العنصر الآخر إما حقيقة وإما حكمًا ، فإذا وقع أحد العنصرين في حيز الآخر بحسب اللفظ تتكون رتبة محفوظة ، وإذا وقع في ذلك الحيز حكمًا أي بحسب الأصل فالرتبة غير محفوظة"[٣].

والقيمة الدلالية للتقديم والتأخير ترتبط بالجائز منه ، ومرهونة بحسن استعماله على وفق مقتضى الحال ، والمهارة في استعماله في موضعه ، وإلا كان عبثًا لا قيمة له ولا فائدة ، بل قد يؤدي إلى إفساد المعنى .

١- علوم البلاغة لأحمد مصطفى المراغي ٩٣ .

٢- في البلاغة العربية الحديثة والأسلوبيات اللسانية لمصلوح ٩٧ .

٣- الخلاصة النحوية لتمام حسان ٨٣ .

ومن دلالات التقديم والتأخير عند النحويين أنّ تقديم بعض الكلم على بعض ، ورعاية ما يكون من الهيئات آنذاك إنما يكون لعلل بلاغية وأمور معنوية يعنيها المتكلم ، وليس ضربًا من العبث ، والعرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى. وقد حظي هذا الأمر بعناية أئمتنا، واهتمامهم ، وأوّل إشارة مدونة نقلها سيبويه عن الخليل "وزعم الخليل أنه يستقبح تقديم قائم إذا عُومِل على أنه مبتدأ ، وزيد خبر ، ولكنه يحسن إذا عُدّ خبرًا مبنيًا على المبتدأ المؤخر زيد"[١] .

١- الكتاب لسيبويه ج١٢٧/٢ .

المصادر والمراجع:

١- أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبدالقادر حسين ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢- أساس البلاغة لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

٣- أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦م .

٤- الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: "النحو- فقه اللغة- البلاغة" ، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

٥- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم لابن عربشاه ، تحقيق: عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأ--ولى ، ٢٠٠١م .

٦- إعراب القرآن لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق: خالد العلي ، دار المعرفة ، الطبعة الثانية ، د.ت .

٧- الألسنية العربية ، ريمون طحان ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١م .

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، د.ت .

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، د.ت .

١٠-البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، بعناية: صدقي محمد جميل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، طبعة جديدة ، ٢٠١٠م .

١١-البلاغة فنونها وأفنانها: علم البيان والبديع ، الدكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، الطبعة العاشرة ، ٢٠٠٥م .

١٢-البلاغة والأسلوبية ، الدكتور محمد عبد المطلب ، مكتبة لبنان ناشرون ، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

١٣-تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق: السيد أحمد صقر ، دار التراث ، رقم الطبعة الثانية ، ١٩٧٣م .

١٤-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن مالك الطائيّ الأندلسي ، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م .

١٥-التعبير القرآني: دراسات بيانية في الأسلوب القرآني، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٦م . والطبعة السادسة ، ٢٠٠٨م .

١٦-تفسير الرازي "المشتهر مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير" لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ .

١٧-التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، حميد أحمد عيسى العامري ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

١٨-تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

١٩-الخصائص للفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ، د. ت .

٢٠-الخلاصة النحوية ، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٩م .

٢١-دلائل الإعجاز لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي أبو بكر ، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر ، مكتبة الخانجي – مطبعة المدني ، د.ت .

٢٢-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري ، وكان يعرف بالوقاد ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

٢٣-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب لمحمد بن الحسن الإستراباذي الرضي ، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٩٦٦م .

٢٤-شرح المفصل للزمخشري لأبي البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .

٢٥-شرح كتاب سيبويه لحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨م .

٢٦-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، تحقيق: أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧م .

٢٧-عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي بن عبد الكافي بهاء الدين السبكي ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م .

٢٨-علوم البلاغة "البيان والمعاني والبديع" ، أحمد مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣م .

٢٩-فقه اللغة وسر العربية لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م .

٣٠-في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة ، الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح ، عالم الكتب ، ٢٠١٠م .

٣١-الكتاب لسيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٣٢-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم جار الله الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ ، الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري ، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي .

٣٣-اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

٣٤-لسان العرب لابن منظور ، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ.

٣٥-اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان عمر، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب ، ١٩٩٤م .

٣٦-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد ، تحقيق: الدكتور أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ، القاهرة ، د.ت .

٣٧-مجمع البيان في تفسير القرآن لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥م .

٣٨-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: علي النجدي والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، أعده للطباعة ، محمد بشير الأدلبي ، دار سركين للطباعة والنشر ، ١٩٨٦م .

٣٩-مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

٤٠-معاني القرآن للإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، دار عالم الكتب ، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م .

٤١-معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .

٤٢-معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

٤٣-المعجم المفصل في النحو العربي ، عزيزة فوال بابستي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م .

٤٤-معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ م .

٤٥-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩١م.

٤٦-من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة السادسة، ١٩٧٨م .

٤٧-من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة .

٤٨-نظرية النحو القرآني ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .